أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

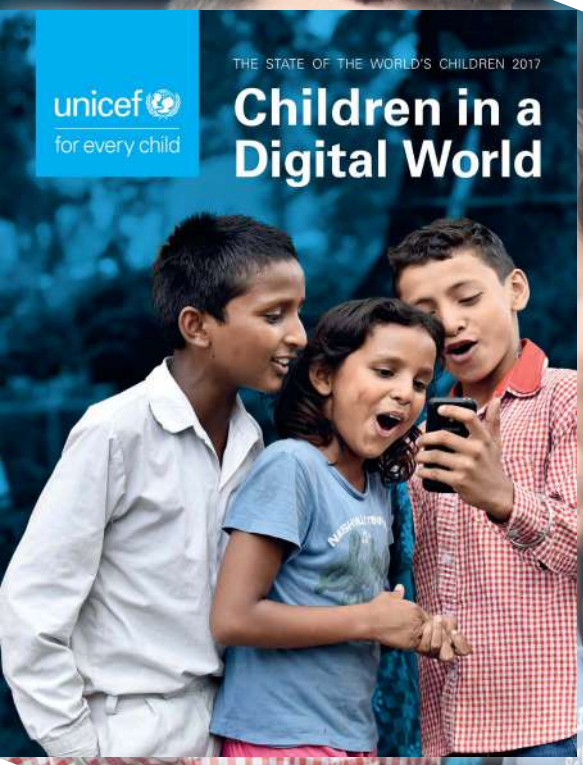

مراجعة تقرير:
حالة أطفال العالم:
الأطفال في
عالم رقمي

إعداد
لينا حسني

تمهيد:

«حالة أطفال العالم» تقرير سنوي، يُنشر من قِبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)[١]. وقد نُشر أول تقرير في عام ١٩٨٠، وقدّمه «جيمس ب. جراند»، المدير التنفيذي لليونيسيف في ذلك الوقت، وقد ظل «بيتر أدامسون» يعده لمدة ١٥ عامًا. أما هذا التقرير الذي نحن بصدده فقد أعده فريق منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) حول العالم، بالإضافة إلى عدد من الباحثين، والمستشارين، وجامعة غرب سيدني التي شاركت بتصميم المنهاجية وتحليل نتائج حلقات العمل، وصدر في ديسمبر ٢٠١٧ تحت عنوان «الأطفال في عالم رقمي»، لمناقشة أثر التحول التقني، وتقنيات الاتصال الحديثة، على الفرص التعليمية والحياة الاجتماعية للأطفال، خاصة في دول العالم الثالث من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، التي تفتقر إلى الإمكانات الهائلة لتكنولوجيا الاتصال، ويصدر التقرير بعدد من اللغات؛ منها الإنجليزية، والفرنسية، والعربية.

ويأتي اختيار مؤسسة اليونيسيف لهذا الموضوع؛ لاختصاصها الأساسي بالقضايا المتعلقة بالطفولة وحقوقها. وتعد المنظمة، بالإضافة لتقرير حالة الأطفال، تقاريرًا سنوية لتوضيح الجهود التي تبذلها من أجل حماية حقوقهم.

ويتضمن التقرير مقدمة وخمسة فصول، ويحتوي كل فصل على نماذج لإجابات الأطفال من دول التقرير على بعض الأسئلة، التي تقيس خبرتهم الحياتية عن موضوع الفصل، بالإضافة إلى بعض الرسوم البيانية التي تُلخص البيانات التي جُمعت أثناء التقرير. كذلك يتضمن كل فصل مقالًا أو اثنين، يحوي وجهة نظر أحد المتخصصين في مجال التقنية الحديثة، وتختتم الفصول الثلاثة الأُوَل بأقسام خاصة، يجيب كل منها عن سؤال موسَّع حول قضية تُتناول داخل الفصل.

ففي الفصل الأول، يناقش «كاتريك ساوهيني»، أحد الفائزين بجائزة **Queen Young Leaders** لعام ٢٠١٦؛ كيف أسهمت التكنولوجيا في توفير فرص غير محدودة لأصحاب الإعاقات، وذلك من خلال تجربته الشخصية في مجال التعليم في الهند.

وفي الفصل الثاني، يحاول التقرير الإجابة عن ماهية الدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة في دعم العمل الإنساني. وفي نهاية الفصل الثاني، تناول كل من رجل الأعمال السنغالي- الفرنسي «كريم ساي»، ومصممة البرامج التعليمية «لورا ماكليت»، المستقبل الواعد الذي تبشر به التقنيات الرقمية عن طريق التحول الكلي لمجتمعات معلوماتية. ويتطرق الفصل إلى أنماط النشاط الإلكتروني للأطفال على شبكة الإنترنت. وفي

١ أنشئت بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٤٦؛ لتلبية احتياجات الأطفال في أوروبا ما بعد الحرب، وتعمل حاليًا في أكثر من ١٩٠ دولة وإقليم؛ من أجل توفير حياة وفرص أفضل للأطفال وعائلاتهم.

مقال ثانٍ في الفصل نفسه، يطرح رجل الأعمال والمستثمر الصيني، «بوني ما»، رؤيته المستقبلية لانعكاسات الدخول إلى العصر الرقمي على مستقبل حقوق الطفل.

وجاء الفصل الثالث ليُركز على سُبل حماية خصوصية الأطفال أثناء الاتصال بشبكة الإنترنت، وبالتحديد عن طريق سن التشريعات والقوانين. ويناقش البروفسير المكسيكي «خوان إنركيز»، في المقال الأول في هذا الفصل، انتشار ثقافة الوشم بين الشباب، في حين تتطرق أستاذة التصميم بكلية الفنون التطبيقية بفيينا «أناب جاين» في الفصل الثاني إلى التحدي الذي يواجه كلًّا من المُنتجين والمُستهلكين؛ نتيجة لتداخل مجالي الألعاب والتكنولوجيا.

وفي الفصل الرابع تُناقش الكاتبة «راشيل بوتسمان» ثقتنا المتناهية في مآلات التكنولوجيا، ويتناول رجل الأعمال الدنماركي، «نيلز كريستيانين»، في المقال الثاني بالفصل، طرق تشجيع الأطفال للاندماج في العالم الرقمي.

اعتمد التقرير المنهج العلمي الذي يدمج بين البيانات الإحصائية والدراسات المختصة، وبين الاستبيانات الموجهة في ورش العمل للعينة قيد البحث، وهي في هذه الحالة أطفال وشباب، تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٩ عامًا من ٢٦ دولة[٢].

التحول الرقمي وفرص التمكين والمشاركة:

يتناول الفصل الأول التحول الرقمي[٣]، والفرص التي يتيحها للأطفال في كل مكان، لا سيما الأطفال المحرومين بسبب الفقر، والاستبعاد، والصراعات، والأزمات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تيسر تقنيات المعلومات والاتصالات جلب التعليم للأطفال في المناطق النائية من البرازيل والكاميرون، وللفتيات في أفغانستان اللائي لا يستطعن مغادرة منازلهن.

ومن أبرز هذه الفرص التعلم والتعليم عن طريق:

توفير محتوى تعليمي عالي الجودة، وبتكلفة أقل من السابق، بالإضافة إلى مساعدة الطلاب على التعلم الشخصي بالوتيرة التي تناسبهم، ومساعدة المعلمين على تطوير أساليبهم.

لكن الثورة التقنية لا تعني بالضرورة تحسين سبل التعلم، فستيف جوبز – على سبيل المثال – كان يرى أن مشكلات التعليم لا يمكن إصلاحها بالتقنية، وهو الرأي الذي يؤيده عدد من الدراسات الحديثة. ولكي

٢ هذه الدول هي: بنجلاديش، وبيلاروسيا، وبوتان، والبرازيل، وبروندي، وجمهورية جنوب إفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وفيجي، وجواتيمالا، واليابان، والأردن، وكيريباس، وماليزيا، ونيجيريا، وباراجواي، وبيرو، والبرتغال، وكوريا الجنوبية، ومولدوفا، والسنغال، وجزر سليمان، وتايلاند، وتيمور الشرقية، وتونس، وأورجواي، وفانواتو.

٣ يُعرف التحول الرقمي بأنه عملية انتقال الشركات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات، وتوفير قنوات جديدة من العائدات، وفرص تزيد من قيمة منتجها.

تتحقق نتائج إيجابية من استخدام هذه التقنيات الحديثة، يجب أن يتوفر – على السياق نفسه – معلمون ومتعلمون أكفاء ومتحمسون، إضافة إلى الأساليب التربوية الصحيحة. ولن يتحقق التحسن المرجو إلّا بوضوح النقاط الآتية لدى من يتولون مهمة التعليم:

أولًا: تزويد الأطفال بمعلمين مدربين، وبرمجيات متطورة، جنبًا إلى جنب مع توفير إمكانية الوصول الرقمي إلى الأجهزة الحديثة. وقد يتضمن هذا الاقتراح ضمنيًّا زيادة تكلفة التعليم، إذ إن تدريب المعلمين يحتاج برامج تدريبية تتضمن تكلفة إضافية.

ثانيًا: تعتمد الغالبية العظمى من برامج توصيل المادة الدراسية، عن طريق الحاسب، على توجيه من الكبار للمساعدة. ورغم أن معظم هذه التدخلات قد تحقق مكاسب متواضعة في مجال التعلم، فإنها ليست دائمًا فعالة من حيث التكلفة، كما أنها قد تواجه مشكلة أثناء التنفيذ. وفي ظل عدم وضوح أسباب النجاح أو الفشل، ما زلنا بحاجة إلى مزيد من البحث والتعميم؛ للخروج بقوانين أو استنتاجات يمكن تعميمها.

وبالنظر إلى الفرص الإيجابية التي توفرها التقنيات الرقمية الحديثة في مجال التعليم، فإن الأدوات الرقمية والتوصيل بشبكة الإنترنت تمكن من الوصول إلى أماكن لا يتوفر فيها عدد يذكر من فرص التعليم المناطق الريفية والمهمشة، وتمكن أيضًا من سد الفجوة المعرفية عن طريق إنشاء مسارات تعليمية رسمية وغير رسمية.

فعلى سبيل المثال، تُقدم منظمة المرأة في أوغندا التدريب المهني الرقمي للشابات في المجتمعات المحرومة من الخدمات، وتتيح هذه العملية للطالبات التعلّم بالوتيرة التي تناسبهن، مما يفيد من لم يعتدْن التعليم الرسمي. وبالإضافة إلى تعليم الشابات المهارات الرقمية، يركّز التدريب أيضًا على بناء مهارات الثقة بالنفس، والقيادة، والمهارات الحياتية.

ومثال آخر؛ المعهد الأفغاني للتعلم الذي يسعى للوصول إلى الفتيات والنساء ممن لا يستطِعن الانتقال بعيدًا عن بيوتهن؛ بسبب القيود الاجتماعية، ويقدم لهن برنامج لمحو الأمية يقوم على الرسائل النصية القصيرة، والنتائج التي تحققت في مجال مهارات القراءة الواعدة. وأيضًا يتطلب هذا زيادة في الموارد التعليمة المفتوحة. ووفقًا لليونسكو، فإن حجم الموارد التعليمية المفتوحة **Open Educational Resources** شهد زيادة هائلة في الفترة الحالية، مع وجود اختلاف كبير في جودة المحتوى؛ مما يدعو إلى تقييم نقدي؛ للتأكد من مدى مناسبة المادة العلمية، وتوفير فرص تعليمية ثانية للأطفال المحرومين ممن يتركون التعليم الرسمي أحيانًا من أجل تحصيل دخل لأسرهم، عن طريق برامج المهارات والتدريب المهني.

ولتحقيق الاستفادة القصوى من التقنيات الحديثة في مجال التعليم، يجب توافر عدد من العوامل:

العامل الأول: المعلمون المدربون على الممارسات التعليمية المناسبة، وهو رُكِّز عليه في الكثير من الدراسات. وقامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCED** بدراسة أثر استخدام التكنولوجيا على المُخرجات التعليمية في أكثر من ٦٠ دولة، وخلصت إلى أنه بدون علم تربوي مناسب لن يكون ثمة فائدة ترجى من استخدام التقنيات الحديثة في الفصول الدراسية.

العامل الثاني: ضرورة فهم نقاط البداية[٤] أو الانطلاق لدى الطلاب، لتلافي خطر تشتيت التقنية وخاصةً للأضعف منهم. وتشير الأدلة إلى أن الطلاب المؤسسين جيدًا وتحت إشراف جيد من البالغين، يمكن أن يكونوا مهيئين للاستفادة من التكنولوجيا بشكل أفضل، أو على الأقل عدم التعرض للأذى. وفي المقابل، فإن الأطفال الذين لا يتوافر لهم ذلك بشكل كافٍ، يتعرضون لخطر التشتت عند استخدامهم للتقنيات الحديثة، وذلك بشكل واضح. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت في ٩١ مدرسة بريطانية، على الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين ١١ و١٦ عامًا، أن منع استخدام الهواتف المحمولة كان له تأثير إيجابي على نتائج الاختبارات، وظهر هذا ظهورًا أكبر بالنسبة للطلاب منخفضي التحصيل؛ وهو ما يشير إلى الأثر السلبي الذي يمكن أن تمتلكه التكنولوجيا في بعض الحالات.

وبالإضافة لما يتعلق بالتعليم، لا بد من تمكين الأطفال عن طريق إعطائهم صوتًا في مجتمعاتهم؛ حيث يستخدم الأطفال والمراهقون من الأجيال المعاصرة وسائل التواصل الاجتماعي والتقنية الرقمية من أجل إسماع صوتهم، ومحاولة التوصل لحلول المشاكل التي تؤثر عليهم وعلى مجتمعاتهم. فعلى سبيل المثال، منذ عام ٢٠٠٩، ساعدت مبادرة لرسم خرائط المجتمعات المحلية تُدعى **Map Kibera**، التي تستخدم التقنيات الرقمية المفتوحة لرسم الخرائط وأجهزة نظام تحديد المواقع العالمي **GPS**، مع تبادل المعلومات الرقمية؛ ساعدت الشباب في الأحياء الفقيرة في نيروبي على تحديد المخاطر في مجتمعاتهم، والدعوة إلى حلول لمشاكل محدّدة.

كذلك ظهر تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في القضايا السياسية والحراك المجتمعي، وأبرز مثال على ذلك ثورات الربيع العربي التي شهدتها المنطقة العربية، ومثال آخر قصة «ملالا يوسف زاي»؛ تحت اسم مستعار، بدأت «ملالا» التدوين لصالح هيئة الإذاعة البريطانية حول حق الفتيات في التعليم في باكستان، في عام ٢٠٠٩. منذ أن كان عمرها اثني عشر عامًا فقط، هادفة لتسليط الضوء على التعليم في ظل نظام طالبان التقييدي، وحصلت على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٤.

وعلى الرغم من هذه الاستفادات، فإن استخدام هذه التقنيات من أجل التعبير عن الآراء المختلفة يواجه عددًا من العوائق وهي:

١) الوضع أو الحقائق السياسية؛ فوفقًا لمنظمة **Freedom House**[٥]، انخفضت حرية الإنترنت في السنوات الأخيرة، قياسًا بعدد الحكومات التي استهدفت وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات التواصل (واتساب وتليجرام مثلًا) لوقف تدفق المعلومات، وخاصة أثناء الاحتجاجات السياسية. فـ «ملالا» التي

---

٤ يُمثل فهم هذه النقاط الخطوة الثانية في عملية التعلم الموضوعية، ويتمثل ذلك في تصنيف الطلاب إلى ثلاث شرائح، أدناها أن يمتلك الطلاب القدر الأدنى من المتطلبات المسبقة للمقررات التعليمية.
https://bit.ly/3CKKq2H.

٥ منظمة أمريكية غير حكومية تأسست في أكتوبر ١٩٤١، وتهتم بإجراء الدراسات حول قضايا الديمقراطية، والحريات السياسية، وحقوق الإنسان، حول العالم. وللمزيد؛ يرجى الاطلاع على موقع المنظمة:
https://freedomhouse.org/.

ذكرناها سابقًا، جذبت هي والكثيرون غيرها الانتباه إلى انتهاكات حقوق الطفل عبر التحدث عبر الإنترنت، ولكن كلماتهم أدّت أيضًا إلى توترات، سواءً في مجتمعاتهم المحلية أو مع حكوماتهم. وقد تعرضت «ملالا» لإطلاق الرصاص عليها، وأصيبت بجروح خطيرة، ولكنها تعافت منها فيما بعد.

٢) العقبة الثانية أن الأطفال لا يقدّرون، في كثير من الأحيان، إمكانات استخدام التقنيات الرقمية للمشاركة. وحتى لو فعلوا ذلك، فقد لا يعرفون كيفية الاستفادة منها، كما تشير الأبحاث من مشاريع أطفال الاتحاد الأوروبي على الإنترنت **EU Online Kids** [٦]، وأطفال العالم على الإنترنت **Global Online Kids**. في حين أن معظم الشباب يقومون بمشاركة المحتوى عبر الإنترنت، والبعض منهم تتوفر لديه المهارات الأساسية لعمل مقاطع الفيديو، وهم غالبًا ما يفتقرون إلى المهارات والمعرفة الرقمية للارتقاء بعملهم نحو المشاركة المدنية، بالإضافة إلى التساؤل حول جدوى هذه المشاركة في ظل العولمة وسوق مفتوح للمعلومات، مقابل طفل غير ناضج الإدراك.

يأتي بعد ذلك الحديث عن فرص المشاركة الاقتصادية، وإعداد الأطفال لسوق العمل الرقمي؛ ويشمل ذلك توفير المهارات الرقمية لتعزيز قابليتهم للتوظيف، وتوفير فرص العمل والتدريب على نطاق واسع وأكثر كفاءة، بالإضافة إلى توفير مجالات عمل جديدة فيما يعرف بالاقتصاد الرقمي[٧]، فعلى سبيل المثال، يوفر برنامج سبل العيش للشباب في الصومال **Somalia Youth Livelihood Program**، المعروف محليًّا باسم «شاقودون»، فرصًا للتدريب، والتدرّب على رأس العمل، والتوظيف، وريادة الأعمال للشباب المُعرّضين للخطر (١٤: ٢٤ عامًا) من خلال دروس مُسجَّلة مُسبقًا حول محو الأمية المالية والتأهيل لسوق العمل، ويربط برنامج شاقودون بعد ذلك الشباب بفرص العمل من خلال قاعدة بيانات على الإنترنت، يتسنّى لأصحاب العمل الوصول إليها أيضًا.

ويختلف سوق العمل الرقمي، المعتمد على التقنيات الحديثة، عن نظيره التقليدي؛ نتيجة للثورة الصناعية الرابعة. ومن ثم فإن المهارات اللازمة للتماشي مع التطورات التقنية قد قُسمت -وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي تأسس في ١٩٧١- إلى ثلاث مجموعات:

- المعارف الأساسية: وهي المعارف التقليدية، بالإضافة إلى الإلمام بتقنية المعلومات، والاتصالات، والمعرفة العلمية والثقافية.
- الكفاءات: مثل التفكير النقدي، والإبداع، والاتصال، والتعاون.
- الصفات الشخصية: كحب الاستطلاع، والقدرة على التكيف، والقيادة.

---

٦ أحد المشاريع التابعة للمؤسسة البحثية)مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية(، ويقدم المشروع البحوث التي أجريت في ١٨ دولة من الدول الأعضاء، حول سبل استخدام الأطفال والشباب الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة. وللمزيد يمكن مراجعة موقع المشروع: https://bit.ly/3CHWEcD.

٧ الاقتصاد الرقمي: هو الشبكة العالمية للأنشطة الاقتصادية والمعاملات التجارية، ويشير إلى استخدام الإنترنت في الأنشطة الاقتصادية من حركات تجارة واستثمار.

وعلى الرغم مما توفره التقنية من سبل واعدة لتمكين الشباب من اقتحام سوق العمل، فإنه يوجد عدد من العواقب التي تواجههم؛ مثل التمييز الجنسي بين الذكور والإناث في فرص الوصول الرقمي، وأثر ذك على تنمية مهاراتهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن التكلفة العالية في عدد من المناطق، وكذلك تحديات التنمية التقليدية، تَحول دون تحقيق الثورة التقنية لأهدافها التحويلية.

ثم يتطرق التقرير بعد ذلك إلى الحديث عن فرص الإدماج الاجتماعي، وكيف يمكن أن تؤدي الأدوات الرقمية وإمكانية التوصيل بالإنترنت إلى تغيير قواعد اللعبة بالنسبة للأطفال الأكثر حرمانًا، وخاصة الأطفال المتنقلين، والأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعانون من الإقصاء والتهميش؛ بسبب عِرقهم أو هويتهم الجنسية. وقد قُسموا إلى ثلاث فئات:

١) الأطفال المتنقلون: ويُقدر عددهم بخمسين مليونًا حول العالم، منهم ٣٢ مليون هُجروا من بيوتهم بسبب الصراعات، وفر غيرهم من الأزمات الاقتصادية وتأثيرات التغير المناخي. ويعتمد هؤلاء الأطفال اعتمادا متزايدًا على التكنولوجيا الرقمية، خاصة الاتصال عن طريق الهواتف النقالة، أثناء رحلتهم. فعلى سبيل المثال، امتلكت نسبة ٨٨٪ من اليافعين في مخيم الزعتري السوري هواتف محمولة عام ٢٠١٥، واستخدمه أكثر من نصفهم للدخول على الإنترنت مرتين أو ثلاثة في اليوم.

وخلصت منظمة بلان الدولية Plan international organization[٨]، في تقرير لها عام ٢٠١٣ بعنوان Modern Mobility: The role of ICTs in child and youth migration، أن الأطفال والشباب (حتى ٢٤ عامًا) الذين يهاجرون بدون آبائهم أو أولياء أمور آخرين، يستخدمون التقنية الحديثة للتخطيط والاستعداد للهجرة، وتسهيل الرحلة الفعلية، والبقاء على اتصال مع أسرهم، والاتصال بفرص الدعم والعمل، والتعامل مع الاندماج وأحيانًا الإعادة القسرية إلى أوطانهم. واستخدم بعضهم أيضًا منصات اجتماعية مثل فيسبوك للتواصل مع أشخاص في بلدان أخرى كانوا يمرون بتجارب مماثلة؛ وذلك لتبادل المعلومات، وتقديم الدعم.

٢) الأطفال المستبعدون أو المهمشون: ساعدت الأدوات الرقمية والوصول الرقمي أيضًا مجموعات الأقليات على أن تشعر باندماج أكثر في مجتمعاتها، وفتحت لهم نوافذ جديدة للتعبير، والترابط، والنشاط السياسي، والانخراط الاجتماعي. وقد ساعدت خطوط مساعدة الطفل الأطفالَ الذين يحتاجون إلى الدعم في العثور على شخص للتحدث معه. وفي كل عام يتواصل ملايين الأطفال مع خدمات خط المساعدة؛ ففي عام ٢٠١٥، تلقّت خطوط المساعدة تلك نحو ٢٠ مليون اتصال، وقد شاهدنا هذا في مصر مؤخرًا، حيث ظهرت الإعلانات التي تشجع على تقديم المساعدة للأطفال، وتقدم توعية للإيذاءات التي قد يتعرضون لها.

---

٨ منظمة تنموية وإنسانية مستقلة، تركز جهودها على حقوق الطفل، وتمكين الفتيات، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، وتسعى من أجل عالم مُنصف بالمعاونة مع الأطفال، والشباب، وداعميها وشركائها. وتعمل المنظمة -وفقًا لموقعها الإلكتروني- عن طريق شبكة من الشراكات التي كونتها على مدار أكثر من ٨٠ عامًا، والعمل بفاعلية داخل ما يزيد على ٧٥ دولة حول العالم.

https://bit.ly/3iNJYJr.

٣) الأطفال الذين يعانون من إعاقات: يعاني الكثير من أطفال العالم ذوي الإعاقة من العزلة، وغالبًا ما يتعرض هؤلاء الأطفال لتدخلات البالغين أكثر من الأطفال الآخرين، مما قد يحد من استقلاليتهم. وتقدم الاتصالات الرقمية لهم وسيلة للتعبير عن أنفسهم، وتحديد خياراتهم، والمشاركة في القرارات التي تؤثر عليهم. كما أن لديها القدرة على تسهيل التواصل مع الأصدقاء، والحد من مشاعر العزلة.

ويمكن للتقنيات الرقمية أيضًا توفير إمكانيات الحصول على التعليم، والتدريب، وفرص العمل. وبإمكان التطبيقات النقالة مساعدة الأطفال والشباب ذوي الإعاقة على أن يكونوا أكثر استقلالية. ويمكن استخدامها للتواصل الفوري، وفي الأنشطة التي تلبي الاحتياجات الحسية والبدنية والمعرفية الفريدة؛ فعلى سبيل المثال، يسهّل تطبيق **iSign** التواصل بين الطلاب الصّم، ومعلميهم وأقرانهم ممن لا يعرفون لغة الإشارة؛ ويسهل تطبيق **Yuudee** التواصل للأطفال الذين يعانون من التوحد، حيث يمكنهم الضغط على أيقونة للتحدث بفكرة، أو تقديم إجابة، أو التعبير عن حاجة.

ولتحويل الفرص إلى فوائد حقيقية للأطفال في العصر الرقمي، خاصة في المجالات السابق ذكرها، فمن المهم فهم سياق تجارب الأطفال الرقمية، وتوفير التوجيه والدعم الكافيين. ولا تزال التقنية رهنًا للقدرات والقيود البشرية؛ ففي التعليم مثلًا، تكون رهنًا لتحفيز الطالب، وإمكانيات المعلم، واتباع الأساليب التربوية السليمة. وتشير الدلائل إلى أن للتقنية فوائدها عندما تتوفر على أرض الواقع مسبقًا قوى بشرية إيجابية تدفع باتجاه التعلم. فلا يمكن للأداة الرقمية أن تُصلح البيروقراطية المُختلة، أو أن تقلل من عدم المساواة في التعليم عندما لا تتناول هذه القضايا من قِبل المجتمع عمومًا. ولكي يستفيد الأطفال حقًّا، ولا سيما أكثرهم حرمانًا، ينبغي أن تبدأ عملية تصميم المنتجات الرقمية بدراسة الاحتياجات الخاصة للأطفال، باستخدام مبادئ «لتصميم الشامل» كمرجع توجيهي، على سبيل المثال.

ويناقش التقرير في القسم الخاص من الفصل الأول مدى إسهام تقنية المعلومات الحديثة في مجالات العمل الإنساني، مثل حالات الطوارئ الصحية، عن طريق تقديم المعلومات التي تسهم في الحفاظ على الأرواح، بالإضافة إلى تقديم المساعدات المادية والعينية للمصابين والمتضررين. كذلك يمكن الاستفادة من التقنيات الحديثة أيضًا لتحسين إدارة نظم التعليم في حالات الطوارئ والأزمات المزمنة، بالإضافة إلى استخدام القياسات الحيوية لتسجيل هوية اللاجئين، ومن ثم تزويدهم بالخدمات الأساسية. فخلال تفشّي الأمراض، على سبيل المثال، يمكن لمنصات الشبكة المتنقلة توفير المعلومات المُنقِذة للحياة، والسلع الأساسية، والدعم المالي، للأفراد المصابين والأسر المتضررة.

ففي أوغندا مثلًا، قامت فرقة العمل الوطنية المعنية بفيروس إيبولا بتشغيل منصة صحية متنقلة **mTrac**، مكّنت من إرسال رسائل تنبيه ومراقبة في الزمن الحقيقي عبر الرسائل النصية القصيرة من المجتمعات المحلية والعاملين الصحيين. كذلك استُخدمت أداة مماثلة **mHero** أثناء تفشّي فيروس إيبولا في ليبيريا؛ وذلك لدعم التحديثات لسِجِل العاملين الصحيين الوطنيين، وتعزيز الاتصالات، وتوفير البيانات في الزمن الحقيقي عن الخدمات الصحية الحرجة. وخلال تفشّي فيروس زيكا، دخلت اليونيسيف في شراكة مع

Amadeus، التي توفر دعمًا فنيًّا لصناعة السفر العالمية؛ وذلك لتحليل بيانات السفر العالمية؛ من أجل التوصل إلى فهم أفضل لنمط انتشار زيكا، والمناطق المحتملة لتفشّي المرض. وفي الوقت الحالي، ومع تفشي فيروس كورونا، يوجد اعتماد كبير على هذه التقنيات، من خلال إرسال رسائل تحذيرية للأفراد، أو من خلال التواصل لتقديم الدعم، وإطلاق منصات تتابع أحدث الإحصائيات، حول انتشار الفيروس وأماكنه، وغيرها.

ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تتضمن عمليات جمع البيانات في حالات الطوارئ معايير واضحة تتضمن الحقوق، وعدم انتهاك الخصوصية، وموافقة أصحاب البيانات، مع بيان من له الحق في تخزين البيانات ونشرها، بالإضافة إلى ضمان حماية الفئات الضعيفة.

الفجوات الرقمية والمتخلفون عن الركب:

ويعرض الفصل الثاني الفجوات الرقمية، والبيانات حول المتخلفين عن الركب، وما يعنيه عدم الاتصال بالعالم الرقمي. فالفجوات الرقمية[٩] لا تقتصر على الفصل ما بين المتصلين بالإنترنت وغيرهم فقط، بل تشمل كيفية استخدام الناس بمن فيهم الأطفال لتقنيات المعلومات والاتصالات، فضلًا عن نوعية تجربتهم على الإنترنت. وتمثلت هذه الفجوات، وفقًا للتقرير، في الآتي:

أولًا: الأطفال غير المتصلين بالإنترنت:

يصعب العثور على بيانات عالمية عن وصول الأطفال إلى الإنترنت واستخدامهم له. فالعديد من البلدان لا تجمع البيانات ذات الصلة، وحتى عندما تفعل ذلك، فالفئة العمرية المقصودة بكلمة "الأطفال" كثيرًا ما تختلف؛ وهو ما يشكل تحديًا في مسألة اتساق البيانات. ومع ذلك، فمن الواضح أن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية القائمة تؤثر تأثيرًا كبيرًا في وصول الأطفال إلى الإنترنت أو عدمه. ولا تقتصر العوائق أمام وصول الأطفال للإنترنت على البلدان منخفضة الدخل. فحتى في البلدان ذات الإمكانيات العالية للوصول إلى الإنترنت، فإن دخل الأسرة يحد كثيرًا من قدرة الأطفال على تلبية احتياجاتهم على الإنترنت. ويمكن أن تعزز التفاوتات في الوصول للإنترنت داخل البلدان أوجه عدم المساواة القائمة بالنسبة للأطفال الذين لا يستطيعون تلبية متطلبات العصر الرقمي.

---

٩ ظهر مصطلح الفجوة الرقمية في البداية ليشير إلى الفروقات الهائلة بين فئات المجتمع الأميركي في استخدام الكومبيوتر والإنترنت، بعد تقرير وزارة التجارة عام ١٩٩٥، ولكنه اتسع بعد ذلك ليشمل الاستخدام العالمي، وتعددت التعريفات لكنها تتفق على تقسيم الفجوة الرقمية إلى عدد من المستويات: مستوى الأفراد، ومستوى القيادات، ومستوى الجماعات، ومستوى القطاع الحكومي، ومستوى القطاع الخاص، ومستوى القطاع الأهلي (مؤسسات المجتمع المدني)، ومستوى الدولة ككل، والمستوى العالمي. ويشمل التعريف الأوسع، بالإضافة إلى النفاذ إلى مصادر المعرفة، استيعابها من خلال التوعية والتعليم والتدريب، وتوظيفها اقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا. فيما يغطي التعريف الأكثر شمولًا النطاق الكامل لدورة اكتساب المعرفة، ليشمل توليد المعرفة الجديدة من خلال مؤسسات البحث والتطوير ومؤسسات الإنتاج والخدمات.
نبيل علي و نادية حجازي: **الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة**، عالم المعرفة، أغسطس ٢٠٠٥، عدد ٣١٨.

ثانيًا: الفجوة المستمرة بين الجنسين:

في جميع أنحاء العالم، نجد أن الرجال أكثر استخدامًا للإنترنت من النساء، والفجوة لا تضيق بل تتسع. ووجدت دراسة مسحية أجرتها رابطة النظم العالمية للاتصال **Global System for Mobile Communications** في ٢٢ بلدًا من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل عام ٢٠١٥، ومنها الهند، والنيجر، والمكسيك، وإندونيسيا، والأردن، وكولومبيا، وكينيا، والصين، ومصر، وتركيا، والكونغو الديمقراطية؛ وجدت أن ثمة حواجز مختلفة اجتماعية واقتصادية وثقافية –كان من بينها المعايير الاجتماعية، ومستويات التعليم، ونقص الإلمام التقني، والافتقار للثقة– تميل لإبقاء الفتيات والنساء بعيدًا عن استخدام الهواتف الجوالة.

وكشف استطلاع أجري عام ٢٠١٧ على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، عن أنماط مهمة من التفاوتات القائمة بين المراهقين حسب نوع الجنس؛ فعندما يوفر الوالدان أو مقدمو الرعاية التقنية اللازمة، تُتاح للفتيات إمكانية الوصول للإنترنت في سن أكبر من الفتية، ويكون دخول الفتيات على الشبكة أكثر تقييدًا وعرضةً للإشراف، وترتبط فكرة العمل في وظائف تقنية المعلومات والاتصالات بالفتية أكثر منها بالفتيات.

ثالثًا: كيفية استخدام الإنترنت (فجوات المستوى الثاني):

منذ التسعينيات، أولى الباحثون مزيدًا من الاهتمام بالمستوى الثاني من الفجوات، التي تتجاوز إمكانية الاتصال بالإنترنت. وعمومًا، تغطي فكرة المستوى الثاني الاختلافات في مهارات الناس وقدراتهم على استخدام الإنترنت، وأنواع الأنشطة التي يمارسونها عليه، وأنماط استخدام الإنترنت، والأجهزة المستخدمة في الدخول على الشبكة. وبعبارة أخرى، تؤثر الظروف الشخصية للأشخاص –مهاراتهم وتعليمهم وما إلى ذلك– على كيفية استخدامهم للإنترنت.

ثمة اهتمام متزايد بالكيفية التي يمكن أن تظهر بها فجوات رقمية أخرى، وما إذا كانت ستُنشئ صوامع رقمية جديدة تكرس العزلة أو تؤدي إلى الاستبعاد. وثمة فجوتان على وجه الخصوص قد يكون لهما آثار على حياة الأطفال:

الأولى: تتعلق بالقفزة الهائلة التي شهدتها أعداد مستخدمي الإنترنت عبر الأجهزة النقالة في البلدان منخفضة الدخل. وعلى الرغم من ذلك فإن هذه الأجهزة توفر فقط تجربة اتصال من الدرجة الثانية، ولا يكون متاحًا لهم تجربة برامج إعداد، وتعديل النصوص والمقاطع المصورة، كغيرهم من مستخدمي أجهزة الحاسب الشخصية.

الثانية: النقص النسبي في المحتوى على الإنترنت بلغات الأقليات، وغياب المحتوى المتعلق بمناطق واسعة من العالم، ولا سيما البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل.

وإلى جانب قضايا القدرة على تحمل التكاليف وإمكانية الوصول، ثمة حاجز آخر يواجه المليارات من غير الموصَّلين بالفضاء الرقمي، وهو عدم وجود محتوى مفيد على الإنترنت بلغتهم الأم. وقد يؤدي ذلك لتثبيط المستخدمين المحتملين عن محاولة الدخول على الإنترنت، أو يحول دون تمكنهم من قياس فائدة الإنترنت وأهميته قياسًا مباشرًا. ويثير ذلك قلقًا آخر؛ وهو أن غياب المحتوى الذي يخاطب الأطفال خطابًا مباشرًا، ويستحضر سياقاتهم الثقافية المختلفة وتجاربهم الخاصة، قد يؤدي إلى توسيع الفجوات المعرفية. ولا تعكس الثغرات في المحتوى الكيفية التي تُمثَّل بها على الإنترنت حياة المستخدمين ومخاوفهم فقط، ولكن أيضًا من يمكنه إنشاء المحتوى. وتعد صناعة التقنية غربية في الأساس، إما من خلال مبتكرين غربيين، أو مبتكرين يُعتنى بهم من قِبل القوى الغربية المهيمنة، فضلًا عن أن التقنية صورة من صور الهيمنة، ومن ثم فهي تتحدث بلغة المهيمن، وتنشر ثقافته.

ولكي يتمكن الأطفال من الازدهار في العالم الرقمي، وليس البقاء على قيد الحياة فقط، فإنهم يحتاجون إلى مجموعة جديدة من الأدوات، وهذه الأدوات تتجاوز بكثير القدرة الفنية البسيطة مثل مهارات الاستخدام، وتُعِد الأطفال لتقييم المعلومات التي يجدونها على الإنترنت، وفهم ما يعنيه التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، والتصرف بمسؤولية، والحفاظ على سلامتهم على الإنترنت، والدفاع عن مصالحهم ومصالح مجتمعاتهم، وتحسين تعلمهم، وتطوير مواهب ومهارات جديدة لهم، هذا بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات في مجال سياسات تحسين التعليم، ورفع مستوى الإلمام بالقراءة والكتابة، وتعزيز الأسس غير الرقمية للأطفال؛ كي يتسنى لهم تحقيق أقصى استفادة من الوصول للإنترنت.

كذلك فإن محو الأمية أمر أساسي كذلك. وحسبما أكدت دراسة برنامج التقييم الدولي للطلاب **PISA** [١٠]، فإن ضمان حصول كل طفل على مستوى أساسي من الكفاءة في القراءة والرياضيات سيكون له مردود أكبر في خلق فرص متساوية في عالم رقمي مقارنةً بما يمكن تحقيقه من خلال توسيع أو دعم الوصول إلى الأجهزة والخدمات ذات التقنية العالية. ومن المُرجح أن تكون ثمة حاجة إلى العمل من جانب الدولة؛ لسد الثغرات في مجال الاتصالات. وسيشكل تحقيق الوصول المتكافئ للإنترنت تحديًا كبيرًا في بعض المجتمعات الأقل اتصالًا، خاصة حول ما إن كانت مصالح الدولة تقتضي عدم توسع استخدام المواطنين للتكنولوجيا.

وفيما يحاول القسم الخاص من هذا الفصل التوصل لحصر أنشطة الأطفال الرقمية، فمن المُلاحظ أن فئة كبيرة منهم موصولة بالإنترنت طيلة الوقت، كذلك فإن أعمار من يستخدمون الأجهزة النقالة في تناقص مستمر، لا سيما في البلدان ذات الإمكانيات العالية للوصول للإنترنت كالصين وبلغاريا. وانتشر أيضًا ما يعرف بـ«ثقافة غرفة النوم»، فأصبح الاتصال بالإنترنت أمرًا شخصيًّا وأقل خضوعًا للإشراف، في ظل الهواتف النقالة التي يمتلكونها.

---

١٠ تشير إلى Programme for International Student Assessment، وهو برنامج تابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم الطلاب الدوليين، يهدف لقياس قدرة الأطفال في سن ١٥ عامًا على استخدام مهاراتهم في القراءة والرياضيات والعلوم، لمواجهة تحديات الحياة الواقعية.
https://bit.ly/2VOZ2NW.

ومن أهم الأنشطة التي يقضي بها الأطفال أوقاتهم على الشبكة؛ تعزيز الصداقات الجديدة، وتكوين أُخرى جديدة، بالإضافة للتعلم والوصول للمعلومات. فعلى سبيل المثال، في بلدان متنوعة مثل مصر، والهند، وإندونيسيا، والعراق، والمملكة العربية السعودية، أفاد أكثر من ٩٠٪ من الأطفال الذين يستخدمون الهواتف الجوّالة أن الشبكات الاجتماعية تعزز العلاقات مع الأصدقاء المقربين. وأفاد الأطفال أيضًا أنها تساعدهم على بناء علاقات مع الأصدقاء غير المقربين منهم، أو مع أصدقاء الأصدقاء. ولكن ذلك يعدّ أيضًا ممارسة أساسية على الإنترنت في بعض البلدان متوسطة الدخل؛ ففي البرازيل في عام ٢٠١٣، احتل العمل المدرسي المرتبة الأولى بين الأنشطة الرئيسة للأطفال على شبكة الإنترنت. وفي الأرجنتين، أفاد حوالي ٨٠٪ من المراهقين أنهم يقومون بالبحث في ويكيبيديا أو جوجل، ويستخدمون دروس فيديو حول موضوعات مثل الرياضيات والتاريخ.

في الوقت نفسه، قد يسبب هذا النشاط هشاشة الروابط الاجتماعية التقليدية، حيث يميل الأشخاص للعلاقات الإلكترونية، خاصة أن مساحة المسؤولية الاجتماعية فيها أقل. وعمومًا، فإن نطاق ما يفعله الأطفال على الإنترنت يبدو في كثير من الأحيان ضيقًا جدًّا.

المخاطر الرقمية:

وخُصص الفصل الثالث، تحت عنوان «المخاطر الرقمية: أضرار الحياة على الإنترنت» للحديث عن المخاطر الرقمية التي يتعرض لها مستخدمو الشبكة والتقنية الحديثة، التي قُسمت لثلاث فئات:

الفئة الأولى: مخاطر المحتوى، وتتمثل في تعرض المتلقي -الطفل في هذه الحالة- لمحتوى غير لائق، سواء كان محتوى جنسيًّا إباحيًّا، أو عنيفًا، أو عنصريًّا، أو تمييزيًّا، أو يحمل خطاب كراهية، أو يشجع على سلوكيات صحية خاطئة.

الفئة الثانية: مخاطر الاتصال، وتتمثل في المشاركة في اتصال خَطِر، كأن يكون الطرف الآخر متورطًا في إغواء الطفل سواء لأغراض جنسية، أو بتبني أفكار متطرفة، أو بانتهاج سلوكيات غير صحية.

الفئة الثالثة: مخاطر السلوك، وتنجم عن تصرفات الأطفال، وإسهامهم في إنتاج محتوى أو القيام باتصال محفوفين بالمخاطر، وقد تشمل تلك المخاطر أيضًا كتابة أو إنشاء محتوى يحُض على الكراهية أو العنصرية، أو نشر محتوى جنسي بما في ذلك المواد المُعدة شخصيًّا.

ومن صور هذه المخاطر:

١) التنمر الإلكتروني:

يعرّفه مركز أبحاث التنمر الإلكتروني **Cyberbullying Research Center** [١١] على أنه «ضرر متعمد

١١ مركز أبحاث يكرس جهوده لتوفير المعلومات المتعلقة بطبيعة وأسباب ونتائج التنمر الإلكتروني بين المراهقين، أُنشئ عام ٢٠٠٢، ويترأسه حاليًّا د. سمير هيندوجا، بجامعة فلوريدا أتلانتيك، ود. جاستين دبليو باتشين بجامعة ويسكونسن أوكلير. https://cyberbullying.org.

ومتكرر يتم إحداثه من خلال استخدام أجهزة الحاسب والهواتف المحمولة، وغيرها من الأجهزة الإلكترونية». وفي حين كانت الأجيال السابقة تتمكن من الهروب من هذا الاعتداء أو المضايقة عن طريق العودة إلى البيت أو تجنب مخالطة الآخرين، لكن لا يوجد مثل هذا الملاذ الآمن للأطفال في العالم الرقمي. إن حمل أي جهاز متصل يعني أن النصوص، ورسائل البريد الإلكتروني، والدردشات، ومشاركات وسائل التواصل الاجتماعي، يمكن أن تصل في أي وقت، ليلًا أو نهارًا. والتنمر الإلكتروني الذي يواجهه الأطفال ينتشر باستمرار بين أقرانهم، ويلحق الضرر بسمعتهم، سواء كان الطفل على الإنترنت أو لا.

٢) الاعتداء أو الاستغلال الجنسي الإلكتروني:

سهّل التقدم التقني الأمر على مرتكبي الجرائم الجنسية ضد الأطفال ليقوموا بالاتصال بضحاياهم المحتملين، ومشاركة صور إساءاتهم. ووفقًا لـ «جورجن ستوك»، الأمين العام للإنتربول، فـ «إن حجم هذه الجريمة مثير للصدمة. وما يزيد الطين بلة أن هذه الصور يمكن مشاركتها على الإنترنت عبر العالم بكبسة زر، ويمكن أن تدوم إلى الأبد. وفي كل مرة يتم فيها مشاركة صورة أو مقطع فيديو أو مشاهدته، يُعاد إيذاء الطفل مرة أخرى». ولم تظهر جرائم الاعتداء الجنسي حديثًا بعد ظهور الإنترنت، ولكن التقنية الحديثة غيرت تلك الجرائم بطريقتين مهمتين: تسهيل الأشكال الشائعة القائمة حاليًا، وإيجاد أشكال جديدة كُليةً.

وبالإضافة لما سبق، يسهم الاستخدام المتنامي للعملات الخفية أو الرقمية، وأنظمة الدفع مجهولة المصدر، ومنصات التشفير من طرف إلى طرف لتبادل الوسائط؛ يسهم في زيادة خطر البث المباشر للإساءات الجنسية الموجهة ضد الأطفال. وتمثل هذه العوامل مشكلة حقيقية لوكالات إنفاذ القانون، التي تسعى لجمع أدلة على إساءة معاملة الأطفال، حيث إن هذا المحتوى لا يتطلب تنزيله، وحتى إذا نُزِّل فقد يكون مُصممًا بحيث يتعذر الوصول إليه، أو يتسنّى مسحه بسرعة بواسطة برمجيات مُثبّتة مسبقًا، وتنتقل هذه المواد سواء على شبكة الإنترنت السطحية أو عبر شبكة الإنترنت العميقة، وهو الجزء من الإنترنت غير المفهرس من قِبَل محركات البحث، ومن ثم غير المرئي بالنسبة لمعظم المستخدمين.

وتوجد الشبكة المظلمة[١٢] ضمن الشبكة العميقة، وتحتوي على محتوى أُخفي عمدًا. وللوصول إليها، تُستخدم متصفحات خاصة للإنترنت تكفل إخفاء الهوية، منها شبكة أو جهاز التوجيه البصلي TOR[١٣].

١٢ الشبكة المظلمة، أو الإنترنت المظلم: هي شبكة كبيرة من المواقع الإلكترونية، التي لا يمكن الوصول إليها من خلال محركات البحث التقليدية أو من خلال المتصفحات الاعتيادية كجوجل كروم أو فايرفوكس. وتستخدم في ذلك تقنيات تشفيرية تجعل من الصعب التعرف على أصحاب المواقع أو مستخدميها.

١٣ اختصار لـ The Onion Router، وهو برنامج تخفي يتيح لمستخدميه الاتصال بالإنترنت دون الكشف عن الهوية. https://www.torproject.org/. وترجمة جهاز التوجيه البصلي ترمز إلى وجود طبقات متعددة من التشفير كطبقات ثمرة البصل، تستخدم لحماية خصوصيتك. وظيفة تور Tor الأساسية هي إخفاء بصمة الإنترنت الخاصة بك، وهو ما يسمح لك بتصفح الإنترنت والتحميل بشكل مجهول. https://bit.ly/2AGNhOF.

وتشير البحوث التي أجرتها اللجنة العالمية المعنية بإدارة الإنترنت GCIG [١٤]، إلى أن الشبكة المظلمة تشكل معضلة؛ فالأسواق غير المشروعة، والمتصيدون، وعصابات الإساءة للأطفال على الإنترنت، تتكاثر بسبب تقنية TOR وغيرها من النظم المماثلة.

ومع ذلك، فإن إمكانية عدم الكشف عن الهوية التي تكفلها هذه الأنظمة توفر تغطية للأشخاص الذين يعيشون في ظل نُظم قمعية، ويحتاجون إلى حماية توفرها التقنية لكي يتمكنوا من تصفح الإنترنت، والوصول إلى المحتوى الخاضع للرقابة، وممارسة حقهم في حرية التعبير، وفي غير ذلك من الجوانب.

ورغم وجود نقص مؤسف في البحوث حول بعض المجتمعات والمجموعات الأكثر تهميشًا، تشير الأدلة المتوفرة إلى أن الأطفال الأكثر تعرضًا للأذى عبر الإنترنت يشملون الأطفال والفتيات من الأسر الفقيرة، والأطفال في المجتمعات المحلية ذات الفهم المحدود للأشكال المختلفة من الإساءة الجنسية للأطفال واستغلالهم، والأطفال غير الملتحقين بالمدارس، والأطفال المعوقين، والأطفال الذين يعانون من الاكتئاب أو المشاكل النفسية، والأطفال من الفئات المهمشة. كذلك فإن الوصول الرقمي غير الموجه وغياب الوعي يعرضان الأطفال للخطر.

وللتعامل الأمثل مع فئات المخاطر المختلفة، ينبغي التعامل وفقًا لمجموعة متنوعة من الاستجابات التي يركز بعضها على سلوك الأطفال، والبعض الآخر على حلول تقنية أكثر. ويحدد إطار INSPIRE، الذي وضعته منظمة الصحة العالمية لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، سبع إستراتيجيات بهذا الخصوص (يمثل كل حرف من كلمة INSPIRE الحرف الأول من إحدى هذه الإستراتيجيات):

١) **Implementation and enforcement of laws** تطبيق القوانين وإنفاذها: ويشمل هذا القوانين التي تحظر العقاب العنيف على الأطفال من جانب الوالدين، أو المدرسين، أو غيرهم من مقدمي الرعاية؛ والقوانين التي تُجرّم جميع أشكال الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم، بما في ذلك على الإنترنت؛ ووضع قيود على تداول الكحول والأسلحة النارية على سبيل المثال.

٢) **Norms and values** تغيير الأعراف والقيم: وخاصةً تلك التي تتغاضى عن الانتهاك الجنسي الذي تتعرض له الفتيات، والسلوكيات العنيفة بين الشباب.

٣) **Safe environments** تهيئة البيئات الآمنة: عن طريق تحديد المناطق الأكثر عنفًا، والعمل على التصدي لأسباب العنف المحلية، وذلك عبر الضبط الأمني.

٤) **Parent and caregiver support** دعم الوالدين ومقدمي الرعاية: عن طريق توفير التدريبات والاستشارات، خاصة لصغار السن منهم.

---

١٤ اختصار لـ The Global Commission on Internet Governance، أنشئت في يناير ٢٠١٤ لتطوير رؤية مستقبلية تختص بإدارة الإنترنت في المستقبل عن طريق توفير إطار للتنسيق بين الدول الكبرى. https://www.cigionline.org/.

٥) **Income and economic strengthening** تعزيز الدخل والدعم الاقتصادي: بتمويل المشروعات متناهية الصغر، وتقديم تدريبات تتعلق بالمساواة بين الذكور والإناث.

٦) **Response and support services** خدمات الاستجابة والدعم: التي تتضمن تمكين ضحايا العنف، خاصةً من الأطفال، من الحصول على خدمات الرعاية والدعم النفسي العاجل والملائم.

٧) **Education and life skills** التعليم وتنمية المهارات الحياتية: وذلك بضمان التحاق الأطفال بالمدارس، وتوفير السبل اللازمة لتنمية مهاراتهم الحياتية والاجتماعية.

وهنا يأتي التساؤل عن سبل منع الاعتداء الجنسي الإلكتروني على الأطفال، التي يتمثل جزء كبير منها –وفقًا للتقرير– في الجهود العالمية مثل تحالف **WePROTECT**[١٥]، الذي أعلنت فيه ٨٤ دولة بالإضافة إلى ٢٤ من شركات التقنية الرائدة، و٢٠ من المنظمات الدولية بالالتزام بشكل عاجل بإنهاء الاعتداء الجنسي على الأطفال واستغلالهم، من خلال استجابة منسقة. وكجزء من مبادرة تحالف **WePROTECT**، نفذت اليونيسف برنامجًا عالميًّا لبناء قدرات الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ للتصدي للاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. ومنذ عام ٢٠١٣، زُوِّد أكثر من ٦٠ ألف من الأطفال والوالدين والمعلمين في ١٢ بلدًا بمعلومات عن كيفية التخفيف من المخاطر التي تهدد الأطفال على الإنترنت. وشارك أكثر من ١٠٠٠ من ممثلي قطاع تقنية المعلومات والاتصالات في ٢٣ دولة، على رأسها دول الخليج والمملكة المتحدة، في مشاورات بشأن دورهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق بالحماية الإلكترونية.

ويُظهر الكثير من الدراسات في العقد الأخير أن المئات من عمليات البحث عن صور الاعتداء على الأطفال تحدث كل ثانية، ويجري تبادل مئات الآلاف من مقاطع مواد الإساءة الجنسية للأطفال شبكات الند للند **P2P**. وقد تُساعد بعض الأدوات الجديدة التي تستخدم الذكاء الاصطناعي على مواجهة هذا التحدي العاجل، حيث يمكن لأدوات التحليل الجنائي الرقمية مثل **RoundUp** و**Child System Protection** رصد نشاط شبكات الند للند، والقيام بتحديد الموقع الجغرافي والنقاط على شبكة الحاسب، التي تشارك في تبادل مواد الإساءة الجنسية للأطفال.

إن أي نقاش بشأن المخاطر أو الأضرار التي تواجه الأطفال في العصر الرقمي، ينبغي ألا يغفل نقطتين أساسيتين:

١) نظرًا لاعتبار الأطفال أن التوصيل بالإنترنت من الأمور الإيجابية في حياتهم، فمن المهم التركيز على

---

١٥ تحالف يسعى إلى إنهاء الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت، وذلك عن طريق ضمان التزام رفيع المستوى من قِبل الحكومات والمختصين بصناعة التكنولوجيا، ومنظمات المجتمع المدني، بدعم العمل الوطني الشامل، وتحفيز العمل العالمي في حالات التدخل الحرج. https://bit.ly/2Xj0mr3. من أبرز الدول المشاركة في التحالف: بريطانيا، والولايات المتحدة، وأوغندا، واليونان، وتركيا، وفيتنام، وألبانيا، وبيرو، وكولومبيا، والفلبين، ويشارك من الدول الإسلامية كل من الأردن والإمارات.

التواصل المفتوح بينهم وبين مقدمي الرعاية (الوالدان والمعلمون) بدرجة أكبر، وتنمية الوعي الرقمي، وتعزيز القدرة على الصمود وإدارة المخاطر، أكثر من التركيز على التقييد.

٢) مراعاة الحد الفاصل بين حماية الأطفال وبين الدفاع عن حقهم في حرية التعبير.

وتعد مهمة إبقاء الأطفال آمنين على الإنترنت ليست حكرًا على قطاع أو جهة فاعلة واحدة بعينها، بل إن التعاون والتآزر بين مقدمي الرعاية، والمعلمين، والمدارس، والحكومات، ووكالات إنفاذ القانون، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص أمر ضروري.

الطفولة وآثار التحول الرقمي:

أما الفصل الرابع فيختص بالطفولة وآثار التحول الرقمي، ويناقش الآثار الإيجابية والسلبية لعملية التحول الرقمي على مرحلة الطفولة. أما عن الجوانب الإيجابية، فتجد الأبحاث الحديثة أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يمنح المراهقين شعورًا أكبر بالترابط، وتعزيز الصداقات القائمة، ويُسهم في تقليل شعورهم بالوحدة. كذلك وجدت ارتباطًا سلبيًا بين السلامة النفسية للفرد وبين الاستخدام الخامل لموقع Facebook وهو الاطلاع على المنشورات دون تفاعل، ولعل من أبرز الآثار السلبية:

١) ظهور فجوة جديدة بين الأجيال:

في الوقت الذي يتساءل فيه البالغون عما إذا كان الوقت الذي يقضيه الأطفال أمام الشاشات من الممكن أن يُضيع عليهم جوانب أخرى مهمة من حياتهم، كالتفاعل أكثر مع أقرانهم على أرض الواقع، أو أنشطة كانت لها أهمية بالغة لهم حين كانوا في مثل عمرهم؛ تأتي وجهة النظر الأخرى التي تؤكد على أهمية هذه التكنولوجيا، وآثارها الإيجابية على الأطفال، وأن قلقهم أن تتضرر مهارات الأطفال الاجتماعية أو تتغير؛ لأن صداقاتهم وتخاطبهم مع أقرانهم يجري عبر الوسائط الرقمية، وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر، ما زال جيلي (الآباء والأبناء) يحاولون العثور على سبل جديدة؛ للتغلب على هذه الفجوة، عن طريق تبادل الآراء حول السلوك الإلكتروني الأمثل. ولا شك أن الآباء مدركون مدى الفائدة التي يجنيها أطفالهم من اللعب الرقمي، لكن مقدار الوقت الذي يقضيه الصغار في ممارسة تلك الأنشطة الرقمية هو ما يبعث على القلق.

٢) سلامة الأفراد أثناء وجودهم على الشبكة:

يعتقد معظم الآباء والمربين أنه لحماية الأطفال يلزم تقييد الوقت الذي يقضونه متصلين، حيث يمكن استغلال هذا الوقت في أنشطة أكثر جدوى. لكن الأبحاث الصادرة حديثًا تؤكد عدم دقة هذه الفرضية وبساطتها غير العلمية، بالإضافة إلى قدرة اليافعين على استخدام الشاشات لأوقات أكثر من الموصى بها عالميًا. وكحلٍّ لمشكلة الوقت ومدى تأثيره على سلامة الطفل، من المهم اتخاذ مقاربة شاملة، والتركيز على

العوامل الأخرى؛ كالأسرة، والمدرسة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية، جنبًا إلى جنب مع تشجيع استخدام معتدل للتقنية.

٣) التبعية الرقمية أو التكنولوجية[١٦]:

ثمة خلاف كبير دائر حول تصنيف المشكلة السلوكية التي يعاني منها الأطفال المفرطون في استخدام التقنية. وفي حين يعتقد البعض أن مصطلح الإدمان هو مصطلح نافع في وصف هذه المشكلة، لكن حتى الآن لم يجد الباحثون دليلًا قويًّا على أي نتائج سلبية معيشية حادة ناتجة عن الاستخدام المفرط للتقنية الرقمية مرتبطة مباشرة باستخدام التقنية وحدها.

وتقترح دراسات أُجريت على مدى العقدين الماضيين أن المشاكل قد تنشأ مع استخدام الأطفال للتقنية الرقمية، كنوع من أنواع الهروب المؤقت من أوضاع معيشية حقيقية قد تكون صعبة كشكل من أشكال المداواة الذاتية. وأيضًا من الممكن أن يكون تصنيف الاستخدام المفرط للشاشة على أنه إدمان، مجردَ بديل للتعبير عن المخاوف حول تأثير وقت الشاشة في ديناميكيات العلاقات الأُسرية.

٤) تأثير التقنية الرقمية في عمل أدمغة الأطفال:

تُظهر البحوث الحالية أن تجارب وبيئة الأطفال خلال الطفولة المبكرة لها أثر في نمو أدمغتهم. كذلك تؤثر جميع الجوانب المتعلقة بتلقّي الطفل للتغذية الملائمة، والتحفيز، والحب، والحماية من الكرب، والمعاناة في تشكيل الروابط العصبية، وقد يستمر التأثير مدى الحياة. وتُعد الأيام الألف الأولى من الحياة نافذة فريدة لإتاحة الفرصة لدعم النمو الدماغي الأمثل للطفل، وهي كذلك فترة يتصف فيها الطفل بقابلية تأثر خاصة. غير أن البحوث تُظهر كذلك أن للتجربة والبيئة أثرهما في دماغ المراهقين أيضًا، أي أن المراهقة هي فترة لتقوية وتشذيب الروابط العصبية. ومن المخاوف التي غالبًا ما يعرب عنها أولياء الأمور، أن الإفراط في ألعاب الفيديو قد يسبب العنف لدى الأطفال في عالم الواقع، غير أنه لا يوجد ما يدعم مثل هذا الارتباط عمليًّا، بل قد يكون لألعاب الفيديو آثار مفيدة حتى في قدرات الأطفال البصرية وقابلية التعلم.

نتيجةً لما سبق ذكره من آثار إيجابية وسلبية، وتحت عنوان «الإنترنت وتكلفة الفرصة البديلة»، ناقش التقرير عدم وجود دليل علمي يستطيع الربط بين قضاء الوقت أمام الشاشات وبين أثره على وقت النشاط البدني المبذول، فبعض الدراسات تُظهر وجود صلة بين النشاط على الإنترنت وانخفاض النشاط البدني، في حين تُظهر دراسات أخرى عدم وجود ارتباط. وفي الوقت الذي استنتجت فيه إحدى الدراسات أن الخمول البدني لا يعد نتيجة مباشرة لقضاء وقت أطول على الشاشة، ثمة دراسات ترى أن كلًّا من النشاط

---

١٦ يُقصد بها الاعتماد الجزئي أو الكلي على المجتمعات الأجنبية، في كل ما يتعلق بالبُنى الأساسية للاتصال، أي المرافق والمعدات، وتسهيلات الإنتاج والتوزيع، التي يحتاجها النشاط الاتصالي في مختلف مراحله، سواء جمع المعلومات، أو إعدادها، أو نشرها وتوزيعها.
عواطف عبد الرحمن: **قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث**، عالم المعرفة، عدد ٧٨، صفحة ٤٧.

الرقمي والبدني مرتبطان ببعضهما أكثر مما نظن. كما أن التدخلات التي تستهدف الوقت المبذول أمام الشاشة وحده من غير المرجح أن تؤدي إلى زيادة الوقت المخصص للنشاط البدني زيادة كبيرة.

ومن المحتمل أن تعتمد الإجراءات الواجب اتخاذها مستقبلًا على أعمار الأطفال، وصفاتهم الفردية، وسياقهم الثقافي والمعيشي. وفي الوقت ذاته، يتعين على أولياء الأمور ومقدمي الرعاية أن يولوا اهتمامًا أكبر بالمحتوى الرقمي وبتجارب الأطفال على الإنترنت، أقل من الاهتمام بمدة الاستخدام وحدها. وسيتطلب التكيف مع الاستخدام المتزايد للتقنية الرقمية اتخاذ بعض التعديلات في كيفية تربية أولياء الأمور لأطفالهم، وكيفية إجراء الباحثين لدراساتهم، وكيفية تطوير صناع السياسة لسياساتهم وتوصياتهم.

أما في القسم الخاص، فيستغرق التقرير أكثر في كيفية حماية وجود الأطفال في العالم الرقمي، التي من الممكن أن يكون استهدافه ليس نابعًا من سلوكهم فقط، وإنما من قِبل الدولة أيضًا في إطار المراقبة وتقييد الحريات. كما يمكن أن تكون المعلومات التي يشاركها الوالدان على الإنترنت بخصوص أبنائهم مصدرًا محتملًا وصورة لإساءة استخدام البيانات، إذ يحوِّل الوالدين إلى موزعين محتملين للمعلومات عن أطفالهما إلى جمهور واسع.

ويتساءل التقرير عن إمكانية تبسيط الشروط والأحكام الخاصة بالولوج إلى الشبكة، التي عادةً ما تكون طويلة ومعقدة، لتكون مناسبة أكثر للأطفال، وتساعدهم في بناء معرفة رقمية جيدة. وفي حين يعتمد معظم مناهج حماية خصوصية الأطفال على موافقة الوالدين، يواجَه هذا المنحى بانتقادات حول تأثيره على حرية الأطفال في التعبير، والحصول على المعلومات، وتطوير محو الأمية الرقمية.

وفي الفصل الخامس والأخير، يضع التقرير عددًا من الإجراءات التي يتعين الأخذ بها؛ لتحقيق الاستفادة القصوى من هذا التحول التقني لصالح الأطفال الأكثر حرمانًا، والحد من الأضرار عبر حماية الأطفال الأكثر ضعفًا. وتقسَّم هذه الإجراءات إلى ستة أقسام:

القسم الأول: يتعلق بتزويد الأطفال بإمكانية الوصول لخدمة عالية الجودة بأقل كلفة ممكنة. ويسهل ذلك الاستثمار في نقاط الوصول العمومي، وتشجيع إنشاء محتوى ملائم للطفل بلغته، بالإضافة إلى محاولة التغلب على العوائق الثقافية والاجتماعية والجنسانية، مع ضمان وصول الأطفال للأجهزة الرقمية الموصلة.

القسم الثاني: يتصل بحماية الأطفال من المخاطر التي شُرحت في الفصل الثاني، وذلك عن طريق دعم جهود إنفاذ القانون، مع تنفيذ الإطار الإستراتيجي لتحالف **WEPROTECT**، ومراعاة القدرات المتطورة للطفل عند تصميم برامج الحماية، بالإضافة لتقديم الدعم لمن يتولون حماية الأطفال؛ كالآباء، والمعلمين، وغيرهم من مقدمي الرعاية.

القسم الثالث: الذي يتضمن حماية خصوصية الأطفال المتصلين، عن طريق وضع ضمانات؛ كالموافقة، وإخفاء الهوية، والتخزين الآمن للبيانات، بالإضافة إلى الضبط التلقائي لخصوصية الأطفال عند الحد

الأقصى. كذلك يجب ضمان ألا تقوم الشركات باستغلال بيانات الأطفال الشخصية، بغرض تحقيق مصالح تجارية، مع احترام فكرة التشفير للبيانات.

القسم الرابع: ويتصل بعملية محو أمية الأطفال الرقمية، التي تبدأ في المدارس، مع إدماج فرص التعليم الجديدة باستخدام الإنترنت، خاصةً ما يتعلق بالتعليم غير الرسمي. ولا يقتصر محو الأمية الرقمية على الأطفال فقط، بل يشمل المعلمين أيضًا، بالإضافة إلى دعم إنشاء المكتبات الرقمية. ولضمان يقظة الأطفال لما يتعلق بخصوصيتهم، يجب أن يبقوا على اطلاع ودراية بمخاطر إنشاء المحتوى وتبادله، وتعلم كيفية حماية بيانتهم وخصوصياتهم على الشبكة، مع تعزيز قيم التسامح. ولن يتأتى ذلك كله إلا بتقديم الآباء ومقدمي الرعاية، ممن يعتبرهم الأطفال قدوة، والنموذج الأمثل في استخدام التقنيات الحديثة.

القسم الخامس: ويركز على القطاع الخاص، وإلى أي مدى يمكن أن يسهم في تطوير الجانب القيمي (معايير وممارسة)، عن طريق منع نشر مواد تتضمن إساءة لمعاملة الأطفال، وتشجيع وصول الأطفال غير التمييزي للتقنية، مع مساعدة الشركات لواضعي السياسات ومنظمات حقوق الطفل؛ لوضع حد أدنى للمعايير في الفضاء الرقمي. وينبغي تزويد الوالدين بالأدوات التي تُسهل لهم توفير مناخ أكثر أمنًا لأطفالهم.

القسم السادس: يهتم بوضع الأطفال في مركز السياسة الرقمية بوصفهم أكثر من يعرف احتياجاتهم، عن طريق إشراك صناع القرار لهم في تطوير السياسات الرقمية عن طريق منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية. وبالإضافة إلى تتبع أسباب الفوارق والحواجز في إمكانية الوصول للعمل على تلافيها، يجب وضع المسائل المتعلقة بالأطفال والمساواة الجنسية في أجندة صانعي السياسات وواضعي الإستراتيجيات على المستوى الوطني.

خاتمة:

في ضوء دراسة التقرير، والاطلاع على الطرق التي غيرت بها التقنية الرقمية حياة الأطفال واهتماماتهم ونظرتهم للمستقبل، ومن ثم غيرت أحلامهم وطموحاتهم، فإن هذه التقنية لم تكن متوفرة لجميع أطفال العالم بالوتيرة نفسها، ومن ثم فما لم يوسَّع نطاق إمكانية الوصول لها، فقد تخلق التقنية الرقمية انقسامًا جديدًا يمنع الأطفال من تحقيق إمكاناتهم في ضوء التقدم التكنولوجي، والاعتماد عليها في جميع نواحي الحياة، وليس أمر الفجوة الرقمية منتشرًا بين الأطفال دون سن الخامسة عشرة، ولكن أيضًا ثمة فجوة رقمية بين الجنسين. فقد توصل التقرير إلى أن على الصعيد العالمي فاق عدد الرجال الذين يستخدمون الإنترنت عدد النساء اللائي يستخدمنه بنسبة ١٢٪.

ومن جانب آخر، تناول التقرير مساوئ الإنترنت ومخاطره على الأطفال؛ ولذلك يجب أن تعمل الدول الآن لمواكبة التغير السريع، فإن تلك المخاطر قد تجعل الأطفال المعرضين للخطر أكثر عُرضة للاستغلال والإيذاء وحتى الاتجار. ومن ثم فقد ركز التقرير على تسريع الإجراءات، وتركيز الاستثمار، وزيادة التعاون لتقديم مزيد من الحماية للأطفال.

وقد اعتمد التقرير على المنهج العلمي، ومناهج دراسة الحالة؛ للخروج باستنتاجات ورؤى مستقبلية لوجود الأطفال في العالم الرقمي، والعمل على تحسين الظروف والعقبات المعرفية والعملية بشأن هذا الوجود. وقد عمل التقرير على دمج آراء الخبراء والمختصين في مجال التقنيات الحديثة، مع الاستماع لآراء الأطفال أنفسهم حول الجوانب الإيجابية والسلبية، وما يتطلعون إلى تحقيقه والوصول إليه، في ظل التطورات الحادثة. كذلك أورد التقرير عدد كبير من الإحصاءات والرسوم البيانية المرتبطة بموضوع كل فصل من المصادر المختصة من منظمات وتقارير عالمية.

وفي النهاية أورد المنهجيات والأسئلة التي استخدمها في استطلاعات الرأي، وورش العمل، وكيفية تحليل البيانات التي تم الحصول عليها.

ومن نقاط القوة لهذا التقرير، اعتماده المكثف على الرسوم البيانية المتخصصة، وعمل استطلاعات رأي لمختلِف الأعمار في عدد من القضايا، فضلًا عن سرده عددًا من النماذج، بالإضافة إلى حسن اطلاع فريق إعداده على التقارير المرتبطة بموضوعه من المنظمات المعنية؛ كتقرير **GSMA**، ومركز **Research Center**، وغيرهما.

لكن يعيب التقرير التوسع في استخدام الاختصارات المختلفة، دون الإشارة لمعناها في الهامش، ما قد يسبب تشتيتًا لانتباه القارئ، لا سيما إن كان ليس على قدر كافٍ من الاطلاع، أو لم يتعرض لهذه الاختصارات من قبل. وهو ما حاول التقرير معالجته بصورة مصغرة في الجداول النهائية، وهو ما حاولنا إيضاحه بشكل أكثر توسعًا في هذا العرض.

صادر عام ٢٠٢٢ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر
الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز
info@arkan-srp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing